بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٢٢
بتاريخ:	٢٠١٩/ ٥/ ٢٩

ملف رقم: ٧٣٣/٢/٣٧

السيدة الدكتورة/وزير البيئة

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٩-و) المؤرخ ٢٠١٣/١/٣م، بشأن طلب إبداء الرأي في مدى جواز السماح بخروج نفايات خطرة متولدة داخل الدوائر الجمركية من عدمه، وما إذا كانت هذه النفايات تعامل كمستوردة من الخارج، أم تعتبر محلية، وذلك طبقًا للقواعد القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع باعت إطارات خردة، مقاسات متنوعة، في مزاد علني بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧، ثم تقدمت بطلب إلى وزارة البيئة للسماح بخروج هذه الإطارات من الدائرة الجمركية لميناء دمياط، بوصفها مخلفات ناتجة عن استهلاك المعدات اللازمة لممارسة نشاطها داخل المنطقة الحرة بالميناء، وإزاء الوضع الخاص للدوائر الجمركية، ووجود بعض الإشكالات القانونية التي من الممكن أن تترتب على خروج هذه النفايات، أثير التساؤل المشار إليه، وطلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونُفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من مايو عام ٢٠١٩م الموافق ٣ من رمضان عام ١٤٤٠هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثّها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، وهو ما يستوجب حفظ الموضوع.

ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من وزارة البيئة بموجب كتبها أرقام: (١٧٧٦) المؤرخ ٢٠١٥/٧/١١، و(١٩٤٠) المؤرخ ٢٠١٥/٨/١٣، و(٢٠٢٢) المؤرخ ٢٠١٥/٨/٣٠، موافاتها بما تم بشأن إطارات الكاوتشوك محل طلب الرأى الماثل، وما إذا كانت لا تزال داخل الدائرة الجمركية من عدمه، ولم توافَ بأي بيانات فى هذا الشأن؛ الأمر الذي ينبئ عن العدول عن طلب الرأي في هذا الموضوع، مما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٩ / ٥ / ٢٠١٩

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

٢٩٦٣٤

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع